

عان : الخميس ١٣ رجب سنة ١٣٨٩ ه. الموافــق ٢٥ ايلول سنة ١٩٩٩ م. العدد ٢٠ ٢٢

الفهيس

| 19 | قانون معدل لقانون القوات المسلحة الاردنية | فانون مؤقت رقم (۳۰) لسنة ۱۹۲۹ |
|------|--|--------------------------------------|
| 1.1. | نظام المياد لبلدية سحاب | نظام رقـــم (۵۲) لسنة ۱۹۲۹ |
| 1.14 | نظام صندوق الادخار لضباط القوات المسلحة الاردنية لغايات الاسكان | نظـام رقــم (٥٣) لسنة ١٩٦٩ |
| 1.14 | نظام معدل لنظام اللوازم والانشاءات للقوات المسلحة الاردنية | نظـــام رقــــم (٥٤) لسنة ١٩٦٩ |
| 1.14 | نظام معدل لنظام صندوق التعاون لضباط القواتالمسلحة الاردنية | نظــام رقـــم (٥٥) لسنة ١٩٦٩ |
| 1.4. | ين المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية | انفاق تعديل اتفاقية القرض المعقودة ب |
| 1.44 | ، ۱۷ ، ۱۸ ، ۱۹) صادرة عن الديوان الحاص بتفسير القوانين | ترازات رقم (۱۳ ، ۱۶ ، ۱۵ ، ۱۹ |
| 1.48 | | أمر دفاع رقم (١٠) لسنة ١٩٦٩ صا |
| | | نسحيح خطأ مطبعي |
| | | |

مطبعة القوات المسلحة الاردنية

كة للعلانية العاتمة المسائلة للعلانية العالمة العالمة

بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ ونناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٩/٩/٣ ،

نأمر بوضع النظام الآتي : –

نظام رقم (۲۰) لسنة ۱۹۲۹

نظام المياه لبلدية سحاب

صادر بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥

00-100

الماءة ١ – يسمى هذا النظام (نظام المياه لبلدية سحاب لسنة ١٩٦٩) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ _ يعد من قبل البلدية نموذج خاص يتضمن طلب الاشتراك بالمياه واتفاقية لتوزيع المياه وبيعهـــا استنادا الى هذا النظام ، وتباع النسخة الواحدة منه بمبلغ ماية فلس وتكون الطوابع اللازمة للاتفاقيـــة عـــائدة على المشترك .

المادة ٣ ـ أ ـ بعد الموافقة على الطلب من الوجهتين الصحية والهندسية يستوفى من طـــالب الاشتراك تأمين قدره ثلاثة دنانير يرد للمشترك عند انتهاء اشتراكه بعد حسم ما يكون قد تحقق عليه من اتمـــان المــــاه للبلدية .

ب ــ يستوفى مبلغ دينار واحد كرسم تأسيس .

ج ــ يستوفى مبلغ ماثتين وخمسين فلسا رسم ربط المياه بعداد المشترك.

المادة ٤ ـ يكون الاشتراك بالمياه بحساب المتر المكعب وتعين الكمية المستهاكة بواسطة عداد يجري تجهيزه مـن قبل المشترك ويركب ضمن صندوق المشترك ويركب ضمن صندوق حديدي يقدمه المشترك لحفظ العداد .

المادة ٥ ـ يعتبر ما يسجله العداد دليلا على كمية الميساه المستهلكه واذا شك المشترك في صحة تسجيل العداد فعليه ان يعلم البلدية خطيا بدلك وتستوفي البلدية مبلغ (١٥٠) فلسا اجرة فحص العداد . غير ان هذا المبلسغ يرد الى المشترك اذا ثبت ان العداد كان غير صالح او انسه لا يسجل الاستهلاك الصحيح ، وبعكس ذلك فان هذا المبلغ يعتبر إيرادا للبلدية .

نحى السبق للفاضل المعلكة للفلانيدالهاتمة

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٩/٩/٣ .

نصادق ــ بمقتضى الماده ٣١ من الدستور ــ على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيــذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :

قانون مؤقت رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٩

قانون معدل لقانون القوات المسلحة الاردنية

00-10-00

المادة ١ – يسسى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٦٩) ويقرأ مع القانون رقم (١١) لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحسد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ تعدل المادة (٤) من القانون الاصلي وذلك باضافة الفقرة ه التالية اليها :

ه - القائد العام في حالات الضرورة تمديد خدمة ضابط الصف او الفرد عند انتهاء خدمته للمدة التي
 يراها مناسبة وبدون توقيعه على عقد تجديد خدمته .

المحتبين ببط الل

1979/9/4

رئيس الوزراء بالوكالة احمد طوقان

وزير الـدفاع احمد طوقان

المادة ٣ – لرئيس البلدية حق تقدير كمية المياه المستهلكة خلال المدة التي ظهر فيها ان عطلا قد طرأ على العداد وسبب عدم تسجيله لكمية المساء المستهلك الو تسجيل كمية اكثر من الاستهلاك المعقول المشترك خلال المدة المذكورة ويكون تتديره في هذه الحالة بالقياس لمنا استهلكه ذلك المشترك خلال فترة مماثلت من فترني الاستهلاك السابقتين للفترة التي تعطل خلاف العداد . واذا لم يكن المشترك استهلاك سابق فيقوم التقدير على اساس عدد الغرف في منزله وملحقاته . واذا لم يقبل المشترك بالتقدير المذكور ، فالممجلس البلدي حق التقدير ويكون قراره قطعيا .

المادة ٧ - يتحمل المشترك كافة نفقات تمديدات المواسير اللازمــة من الخطوط الرئيسية لغاية ربطها بالعداد داخل على المشترك ويعتبر جميع ما يركبه او يمدده من المواسير وتوابعها ابتداء من جهاز العداد حتى خارج محل المشترك ملكا للبلدية وجزءا متمها لشبكة المياه ، وللبلدية الحق باستعمالها لمصلحتها او تغييرها او نقلها من مكان لآخر بالكيفية التي تراها مناسبة دون ان يكون لاحد حق الاعتراض على ذلك .

المادة ٨ ـ اذا كانت التمديدات من الحطوط الرئيسية تصلح لحدمة اكتر من مشترك واحد فعلى البلديسة ان تقسم نفقات التمديدات بين المشتركين بالتساوي او بنسبة طول الانابيب التي تخدم مصلحة كل واحد منهم .

المادة ٩ ـــ اذا رغب المشرك بترك محل الاشتراك والغاء العقد يتوجب عليه اعلام البلدية خطيا لتقوم بتسجيل آخر قراءة لامداد ومحاسبته على المياه المسحوبة وبعكس ذلك يبتمى المشترك مسؤولاً عن ثمن ايســـة كمية من المياه يسجلها العداد لغاية تاريخ القطع .

المادة ١١ - يحق لموظفي البلدية المفوضين بالدخول بعد الاستئذان الى محل المشترك في اى وقت ما بين الساعة الثامنة صباحا وحتى الرابعة بعد الظهر من اجل قراءة العداد او فحصه او للكشف على التمديدات ولا يسمح لغير موظفي البلدية المفوضين بفك اختام العدادات او نقلها من موضع لآخر او ايصال الميداه . وعلى المشترك تسهيل مهمة هؤلاء الموظفين .

المادة ١٢ – يحق البلدية قطع المياه عن المشترك لاي سبب من الاسباب التالية :

أ ــ اذا لم يدفع ثمن المياه خلال اسبوع واحد من تاريخ تبليغه اعلام المقطوعية .

ب - اذا اجرى تغييرا في تمديداته الداخلية دون مراجعة البلدية .

ج ـ اذا اتلف او عبث باي شيء يتعلق بالعداد او بتمديدات شبكة المياه التابعة للبلدية .

د ــ اذا عارض موظفي البلدية الفوضين في تأدية واجباتهم .

ه ــ أذا تأخر او امتنع عن تطبيق اية مادة من مواد هذا النظام .

المادة ١٣- اذا قطعت المياه عن محل المشترك لاي سبب من الاسباب المذكورة في المادة (١٢) من هذا النظام فلا يعاد ايصالها الا بعد دفع رسم قدره (٥٠٠) فلس كرسم ايصال .

اللادة ١٤ ـ يعاقب وفقا لقانون البلديات ، او اي قانون يق**رم** مقامه بغرامة لا تزيد عن مبلغ عشرة دنـــانير كل من يرتكب احدى المخالفات التالية :

أ _ الاتلاف او العبث او الحاق الضرر بأي شيء يتعلق بمنشآت مشروع المياه .

ب_ محب المياه بطريقة غير مشروعة .

ج ـ العبث بعداد المياه بشكل بجعله غير قابل لتسجيل الاستهلاك الحقيقي للمياه .

المادة ١٥_ تستوفي البلدية اثمان المياه من المشتركين شهريا بموجب النسب التالبة :

ب- ٥٥ فنسا للمتر المكعب من الميساه التي تستهلكها المستشفيات والمدارس والمؤسسات الحيرية
 و اماكن العبادة .

ج _ يكون الحد الادنى للمشتركين ٣٦٠ فلسا ولو نقص الاستهلاك عن ذلك في الدورة الواحدة ومدتها شهر واحد .

د ـ تستوفي البلدية من المشترك ٥٠ فلسـا شهريا رسم قراءة العداد وتكون عملية اصلاحــ على نفقة المشترك اما صيانته فعلى البلدية .

المادة ١٦ ـ يلغى اي نظام او تعليمات سابقة الى المدى الذي تتعارض فيه مع احكام هذا النظام ٣

1979/9/4

المتين بطسلال

وزير التربية والتعليم ووزير الثقافة وزير الانشاء والتعمير وزير الثالي المالي المالي المالي المالي ووزير النقل ووزير النقل المالي المالي ووزير النقل المنداوي صبحي المين عمرو يعقوب معمر وزير وزير وزير واخلية الشؤون وزير وزير وزير وزير واخلية والقروي الزراع المالخلي المالم المجائي موسى أبو الراغب سامي ابوب

भिष्टी के भी

خدالمسير للغلط منكر إلملك للفادونية المحائمية

بمقتضى المادة ٨٠ من قانون القوات المسلحة الاردنية رقم ١١ لسنة ١٩٦٤ ، وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٩/٩/٣ نأمر بوضع النظام الآتي:

نظام رقم (٥٣) لسنة ١٩٦٩

نظام صندوق الادخار لضباط القوات المسلحة الاردبة

لغايات الاسكان

00-11-00

صادر بمتمضي الفقرة (د) من المادة ٨٠ من قانون القوات المسلحة الاردنية رقم ١١ لسنة ١٩٦٤. المادة ١ ـ يسمى هذا النظام (نظام صندوق الادخار لضباط القوات المسلحة الاردنية لغايات الاسكان لسنة ١٩٦٩) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ _ يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه مالم تدل القرينة على خلاف ذلك .

الصندوق صندوق الادخار لضباط القوات المسلحــة الاردنية لغايات الاسكـــان المؤسس بموجب هذا النظام .

القائد العام القائد العام للقوات المسلحة الاردنية او من بنيبه خطياً بذلك .

لمشترك كل ضابط يشترك في الصندوق المؤسس بموجب هذا النظام .

اللجنة اللجنة الادارية المؤلفة بموجب هذا النظام

الرئيس رئيس اللجنة الادارية

السكن اي بناء يقام لسكني المقترض الشخصية ومن يعولهم سواء كان دارا منفصلة او شقة في عمارة.

المادة ٣ ـــ يؤسس في القوات المسلحة الاردنية صندوق يسمى (صندوق الادخار لضباط القوات المسلحة الاردنية لغايات الاسكان يستهدف ما يلي : ـــ

أ ــ تشجيع الضباط على الادخار

ب ــ اقراضهم ما يحتاجون اليه لغايات الاسكان

ج ــ شراء واستملاك العقارات والاراضي ووضع تصاميم المساكن ويقوم الصندوق اما عن طريق الغير واما بالتعاقـــد المباشر او عن طريق العطاءات باجراء الســدراسات وانشاء المساكن وفق البرامج الموضوعة لها بشكل جهاعي وتأجيرها او تمليكها للضباط :

اللَّادَة ٤ - أ - يعتبر الصندوق شخصية معنوية لها ميزانية مستقلة يمثلها رئيس اللجنة .

ب ــ يقيم النائب العام الدعاوي التي للصندوق على اي كان

-. ج ـ تقام الدعاوي التي ضد الصندوق على النائب العام كمدعى عليه بصفته ممثلا عن الصندوق .

د _ باستثناء ما نص عليه في هذا النظام تطبق احكام قانون دعـــاوي الحكومة رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٨ او اى تشريع معدل له على هذا الصندوق من حيث التقاضي وتمثيله امام المحاكم ومتابعة تنفيذ الاحكام الصادرة لصالحه .

مع مراعاة ما ورد بالفقرات السابقة لرئيس اللجنة ان ينتدب بموافقة القائد العدام احد الضباط الحقوقيين لتمثيله لدى المحاكم حيث يتولى تقديم الدعاوي والطلبات واللوائح ويقوم بالمرافعة في تلك الدعاوي الى آخر درجة من درجات المحاكمة ويعمل على تنفيذ الاحكدام لمصلحة الصندوق وسواء كان الصندوق مدعيا او مدعى عليه .

المادة ه _ تتكون اموال الصندوق من : -

أ _ الاشتر اكات الشهرية التي تقتطع من رواتب الضباط .

ب ــ اية اموال اخرى يمكن ان تحصل عليها القوات المسلحة الاردنية من مؤسسة الاسكان لهذه الغاية .

ج ــ اية قروض اخرى يحصل عليها الصندوق من اي مصدر آخر .

اللادة ٦ ــ يعتبر الاشتراك في الصندوق اجباريا لكل ضابط من ضباط القوات المسلحة الاردلية ويجري اقتطاع على الشتراك شهريا من رواتب الضباط من قبل المدير المالي وفق النسب التالية وتعتبر خدمة جزء من الشهر شهرا كاملا لغايات الاقتطاع .

ب ـ ملازماول اربعـة دنانير شهريا

ج ـ رئیسس خمسة دنانیر شهریا د ـ رائید سته دنانیر شهریا

د ـ راتـــد ستــه دنانیر شهریــا ه ـ مـقــدم سبعة دنانیر شهریــا

ز ــ زعــــــيم تسعة دنانير شهريـــا ح ــ لـــــواء عشرة دنانير شهريـــا

ح - لـــواء عشرة دنانير شهريا طــفريــق احد عشر دينارا شهريا

المادة ٧ – أ – تستثمر اموال الصندوق باقراضها لضباط القوات المسلحة الاردنية لغايات الاسكان بفائدة قدرها ٢٪ أوبايداعها لدى البنوك بفائدة يتفق عليها او بشراء واستملاك العقارات والاراضي واقامة الابنيسة لبيعها للضباط .

ب ــ يستحق الملخر فائدة على اشتراكه قدرها ٥٪ .

John Contide

اللدة ١٥ ــ لا يجوز الاقراض الا لغايات انشاء السكن .

المادة ١٧ - يجوز للجنة في بعض الاحوال الموافقة على منح قرض لشراء بناء جاهز لاستعماله كمسكن خاص وعندئذ يدفع القرض دفعة واحدة .

المادة ١٨ ــ تمنح القروض لمدة لا تزيد على خمسة عشر عاما .

المادة ١٩ – لا يجوز ان يتجاوز مقدار القرض اربعة اضعاف الراتب السنوي للمقترض ويشترط ان يكـــون التمرض كافياً لاقامة بناء بكامله او لاتمام بناء بكامله او لاتمام بنـــاء قائم حتى مرحلة الانجـــاز حسب المخططات والمواصفات والتقديرات التي توافق عليها اللجنة .

المادة ٢٠ ــ يشترط اتمام البناء خلال مدة لا تتجاوز ثمانية عشر شهرا من تاريخ تنظيم سند القرض.

المادة ٢١ - يدفع القرض للمقترض على اربع دفعات تتناسب ومراحل تنفيذ البناء .

الادة ٢٢ ــ قبل تسديد القرض بكامله لا يجوز لأي مقترض ان يؤجر او يرهن او يبيع البناء السذي اقامه بالقرض المعطى له الا بعد الحصول على موافقة القائد العام بتنسيب من اللجنة ويجوز للقائد العام ان يوافق على تحويل ملكبة العقار المرهون من مقترض الى آخر تتوافر فبه شروط الاقتراض .

المانة ٢٣ ـ يترتب على المقترض: -

أ _ ان يرهن الارض والبناء لصالح الصندوق رهنا من الدرجة الاولى .

ب ـ ان يفوض المدير المالي باقتطاع الاقساط الشهرية المستحقة من راتبه تفريضا لا رجعة فيه حتى الوفاء
 بقيمة القرض . وإذا أحيل على التقاعد أو ترك الحدمة لاي سبب، وقع تعهدا أو أقرارا منظها لدى
 كاتب العدل بموافقته على تحصيل بقية الاقساط من راتبه التقاعدي .

المادة ٢٤ ــ يجوز للصندوق ان يؤمن تأمينا جهاعيا على حياة المقترضين على ان تضاف رسوم التأمين المستحقة عـــلى الاقساط الشهرية .

المادة ٢٥ ــ للجنة ان تتخذ جميع الاجراءات القانونية بحق المتخلفين عن تسديد الاقساط الشهرية لاي سبب مـــن الاسباب وفقا لنصوص عقد القرض المبرم .

المادة ٢٦ - تحتسب فائلـة سنوية بسيطة على القرض قدرها ٦٪ ولا يجوز تعديلها الا بقرار من اللجنة وموافقة القائد العام . وتسدد الفوائد مع القرض على اقساط شهرية تحدد في سند القرض .

المادة ٢٧ _ يستحق القسط الأول بعد مرور ثمانية عشر شهرا على عقد القرض ويجوز الوفاء بقيمة الدين كاملا او جزئيا قبل استحقاقه وفي حالة الوفاء برصيد القرض قبل استحقاقه فتحسم من المبلغ المستحق الفوائد عن

المادة ٢٨ - أ - تباع المساكن التي يشتريها او يقيمها الصندوق للضباط فقط ،

ب ــ يقدم طلب شراء السكن على نموذج خاص .

المادة ٢٩ ــ تباع المساكن للضباط وفق الشروط المنصوص عنها بالمادتين (١٤ و ١٦) من هذا النظام .

المادة ٨ – لايحق للضابط سحب مدخراته الا بعد انتهاء خدمته في القوات المسلحة الاردنية لاي سبب كان ، وحين انتهاء الحدمة تعاد للضابط المنتهية خدمته جميع مدخرانه مع فوائدها .

المادة ٩ ــ ا ــ لابجرز صرف اي بلغ بدون قرار من اللجنة ويحق للجنة اصدار تعليهات مالية اذا وجدت داعبًا لذلك .

ب ــ لايجوز سحبايمبلغ كان من اموال الصندوق الا بتوقيع رئيس اللجنة والمراقب المالي او المحاسب
 ووفق الذرار الصادر بموجب الفقرة المابقة .

المادة ١٠- أ ـ يتولى ادارة الصندوق لجنة مؤلفة من سبعة من الضباط المشتركين يعينهم القائد العام لمدة سنتين قابلة التحديد .

بـ يعين القائد العام احد الضباط المشتركين رئيسا المجنة وتنتخب اللجنة من بين اعضائها نائبا للرئيس
 ومر اقبا ماليا الصندوق .

ج ـ يعين الفائد القائد العام السكرتير وامين الصندوق والمحاسب والمستخدمين الآخرينوله ان يستبدلهم من وقت لآخر .

المادة ١١ ـــ أ ــ تعقد اللجنة اجتماعاتها مرة واحدة في الشهر على الأقل .

ب ــ يكون النصاب قانونيا اذا حضره خمسة من اعضاء اللجنة على ان يكون الرئيس او نائبه احدهم. جــــ تصدر قرارات اللجنه بالاكثرية ، ولرئيس اللجنة صوت مرجح عند تساوي الاصوات .

المادة ١٢ ــ يناط باللجنة الوظائف التالية : –

أ ـــ تخطيط السياسة العامة للصندوق وشراء واستملاك العقارات والاراضي واقامة الابنية وبيعها للضباط.
 ب ـــ وضع الموازنة العامة للصندوق .

ج ــ مراقبة الحسابات والدفائر التي نص عليها في هذا النظام وحفظها .

د ـــ مراقبة استثمار اموال الصندوق .

ه ــ ثدقيق نتائج الجرد السنوي او اي جرد آخر ترى اللجنة ان اجراءه ضروري .

و ـــ دراسة تقرير مدققي الحسابات السنوي وتقديم تواصي بشأنه للقائد العام .

ز ــ اقرار مشروع الميزانية التقديرية للسنة المالية الجديدة .

ح ـــ دراسة طلبات القروض واتخاذ القرار بشأن منحها للمقنرضين والبت بطلبات بيع البيوت للضباط .

المدة ١٣ ــ أ ــ تعطى القروض لضباط القوات المسلحة الاردنية فقط .

ب ــ يقدم طلب الاقتراض على نموذج خاص .

المادة ١٤ ــ تعطى الاولوية في منح القروض لن تتوفر فيه اكثرية الشروط التالية : -

أ ــ ان يكون المفترض مالكا للارض التي سيشاد عليها السكن .

ب ـــان يكون مزوجا و

Joseph Contide

ļ. .

خرالمسير للفك منكر الملكة للفرونية المحاتمية

بمفتضى المادة ١١٤ من الدستور .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بناريخ ١٩٦٩/٩/٨ .

نأمر بوضع النظام الآتي . --

نظام رقم (٥٤) لسنة ١٩٦٩

نظام معدل لنظام الاوازم والانشاءات للقوات المسلحة الاردنية

صادر بمقتضى المادة المادة ١١٤ من الدستور

المادة ١ – يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام اللوازم والانشاءات للقوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٦٩) ويقرأ مع النظام رقم (٤٧) لسنة ١٩٦١ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام وآحد و يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ اعتبارا من تاريخ العمل بهذا النظام يبطل العمل بالنظام رقم (٣٦) لسنة ١٩٦٨ المعدل للنظام الاصلي .

المادة ٣ _ تحذف عبارة (او من ينيبه) الواردة بعد عبارة (القائد العام) حيمًا وردت في النظام الاصلي .

اللدة ٤ ــ تعدل المادة (٢) من النظام الاصلي حسمًا عدلت بالنظام رقم (١٧) لسنة ١٩٦٤ وذلك بشطب ما جاء في النقرة (د) منها والاستعاضة عنه بما يلي :

د _ القائد العـام:

ووزيسر الدفسساع

احمد طوقان

يعقوب معمر

سامي ايوب

حال ناصر

محمد سول الكيلاني

تعني القائد العام للقوات المسلحة الاردنية او من يقوم مقامه بمقتضى قوانين وانظمة القـــوات المسلحة الاردنية او من يفوضه اي منهما بألك . استين برطسلال

1949/9/1

ناثب رئيس السوزراء ائسب رئيسس السوزراء ووزيــر الخارجيــــــة

وزيىر الاقتصــاد سامي جوده

عبد السلام المحالي

ذوقان الهنداوي

برهان کمال

عبدالله غو شة وزير الانشاء والتعسسر وزير الثقـــافة والاعلام والسيساحة والآثسار التربيـــــة والتعلــــــم صـــلاح ابو زيد

اميل الغوري

وزيــــــر داخليـــة للشؤون البلدية والقرويــــــة موسى ابو الراغب

بهجت التلهوني

قاضي القضاة ووزير الاوقاف والشؤون

رشيد عريقات

صبحي امين عمرو

المحتسين بطيال

نسائب رئيس السوزراء ووزير

احمد طوقان

الدفاع وزير آلحارجية بسالوكالة والشؤون والمقدسات الاسلامية عبدالله غوشه وزير الانشــــاء والتعمير

صبحي المنن عمرو يعقوب معمر البلسديسسة والقرويسسة

سامي أيوب موسى ابو الراغب ــر الشؤون

الاجتماعيــــة والعمل رشيد عريقات اميل الغوري

التسديد والفوائد والنأمين ورهن المسكن وتأجيره وبيعه .

المادة ٣٢ ــ نيدأ السنة المالية للصندوق في اول كانون الثاني من كل سنة وتنتهي بانتهاء اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون اول من السنة ذاتها .

المادة ٣٣ - ترتبط اللجنة الادارية بالقيادة العامة للقوات السلحة الاردنية فها يتعلق بكافة اعمالها التي لم يرد عليها نص في

المادة ٣٤ ـ أ _ تمسك الدفائر المالية التالية من قبل امين الصندوق بعد ترقيمها ومحتمها حسب الاصول .

المدير المالي سجل استاذ أفرادي .

٣ _ دفتر الاقراض ويثبت فيه جميع التفصيلات المتعاقة بالقروض والمستقرضين واسمائهم وتاديخ دفع الاقساط المستحقة وفوائدها والارصدة المتبقية بعد التسديد .

٤ - السجلات والدفائر التي يتطلب النظام المالي اقتناؤها .

ملفات بارقام متسلسله للمراسلات .

المادة ٣٥_ للقائد العام صلاحية اصدار التعلمات في الامور التالية : __

ب ــ اي تعلمات اخرى محدد كيفية استخدام موظفي الصندوق .

ج _ اي تعلمات اخرى تكفل تنفيذ هذا النظام .

المادة ٣٦- يقوم ديــوان الحــاسبة بتدةيق وتحقيق حسابات الصندوق بتكليف من مجلس الوزراء . المادة ٧٧- لا تترتب على الحكومة اية التزامات ماليه من جراء تنفيذ احكام هذا النظام .

عبدالسلام المحالي

1979/9/4

قاضي القضاة ووزير الاوقاف ــــر الاقتصاد سامي جوده

وزير التربية والتعليم ووزيرالثقافة والاعلام والسياحة والآثار بالوكالة ذوقان الهنداوي

ممدرسول الكيلاني

حيال ناصر

3. The contraction المادة ٣١ ـ يترتب عني الضابط الذي يشتري البناء ان يرهن الارض والبناء لصالح الصندوق رهنا من الدرجة الاولى.

١ _ دفتر الصندوق لةيد المبالغ التي تدخل الصندوق وتصرف منه بموجب مستندات .

٢ _ دفتر الاستاذ يحوي جميع معـــاملات الصندوق بصورة اجهالية ويعتبر سجل الراتب لدى

ب_ يشرف السكرتير على تنظيم محاضر جلــات اللجنة وتدوين القرارات فيها .

أ _ تنمية موارد الصندوق .

نمدالحسير للفلك منكر الملكة للفادونية المحاتمية

1979/9/1

ووزيـر والدفـــــاع

احمد طوقان

يعقوب معمر

سامي أيوب

يمقنضي المادة ٨٠ من قانون القوات المسلحة الاردنية رقم ١١ لسنة ١٩٦٤ ، وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٩/٩/٨ نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٥٥) لسنة ١٩٦٩

نظام معدل لنظام صندوق التعاون لضباط القوات المسلحة الاردنية

المادة ١ -- يسمى هـــذا النظام (نظام معدل لنظام صندرق التعاون لضباط القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٦٩) ويقرأ مع النظام رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به تاريخ ١/٥/٨/٥ .

المذكور وبالصورة التي تقررها الهيئة الادارية للصندوق .

| ر برطب لال | · 1 |
|------------|-----|
| ران | |

نائب رئيس السوزراء

وزير الثقافسة والاعسلام

والسياحــة والآثــــار صلاح ابو زید

غبد السلام المجالي

اميل الغوري

ـــوزراء سجت التلهوني

التربيسة والتعلسيم

دُوقَانَ لَهٰنِدَاوِي ۚ

محمد رسول الكيلاني

برهسان کمال

رشيد عريقات

المادة ٢ ـ تعدل المادة (٩) من النظام الاصلي حسما عدلت بالنظام رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ باضافة العبارة التالية ال آخر الفقرة (أ) منها :

(بشرط ان يحسم على الضابط المستفيد من هذه الفقرة دينار بالاضافة الى الاشتراك المنصوص عنه في المادة الحامسة من هذا النظام وذلك عن كل شهر من تاريخ اشتراكسه في هذا الصندوق حتى التاريخ

قاضي القضـــاة ووزيـــر الاوقـــاف والشؤون والمقلسات الاسلاميــــــة

عيد الله غوشه وزير الانشاء والتعمسير

صبحي امين عمرو

وزير داخليــــــة للشؤون لبلديــــــة والقرويـــــــة موسى أبو الراغب

المادة الأولى

صدرت الارادة الماكية السامية بالموافقـــة على قرار مجلس الوزراء رقم (٤٤) تاريخ ١٩٦٩/٨/٢٠ المتضمن

الرافقة على اتفاق تعديل اتفاقية القرض المعقودة بين المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية

بتاريخ ٣ نيسان سنة١٩٦٢ (بشأن مشروع اليرموك) الذي وقعهمعالي وزير المالية بتاريح١٩٦٧/٢٦ (بشكله التالي: –

اتف_اق

بتعديل اتفاقية القرض المعقودة

بين المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

بتاریخ ۳ ابریل سنة ۱۹۲۲ (بشأن قرض مشروع البرموك)

حيث انه بتاريخ ٣ ابريل سنة ١٩٦٢ قد تم الاتفاق بين المملكة الاردنيــة الهاشمية (وتسمى فيما يلي بالمقترض)

وحيث انه بموجب المادة الثالثة من اتفاقية القرض المشار اليه (المسهاه فيا يلي باتفاقية القرض) قد تم تخصيص

مبلغ اربعة ملايين دينارا كويتيا من مبلغ القرض لتمويل مشروع اليرموك (ويشار الى هذا التخصيص فيما يلي بقرض

مثروع اليرموك) وذلك في نطاق المشروع العربي الموحد لاستغلال مياه نهر الاردن وروافده حسبا اقرتـــه الجامعة

وحيث ان الظروف الطار ثـــة المحيطة بالمشروع حاليا قـــد استوجبت اعادة النظر في بنود الصرف من القرض

وحيث انه قد وجد من المناسب وضع ترتيبات منفصلة لسداد اجهالي المبالغ المسحوبـــة من القرض والتي سيتم

وبناء على المباحثات التي جرت بين الطرفين وتناولت وضع القرض بصورة عامة ، فقد تم الاتفاق على ما يلي :

ووسائل الاستفادة منه ، وتم تبعا للملك تخصيص جزء من القرض لتمويل الدراسات والحطوات التحضيرية المتعلقة

والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربيــة (ويسمى فيما يلي بالصندوق) على ان يقدم الصندوق للمقترض قرضاً

مقداره (٧٠٠٠ - ٥٠١٧) سبعة ملايين و نصف مليون دينار كويتي .

بسدالزرقاء بالاضافة للمبالغ المخصصة للبنود الاخرى .

سعبها مما تم تخصيصه من مبالغ على النحو المشار اليه آنفا .

١ – يستمر حق المقترض في سحب مبالغ من قرض مشروع اليرموك حتى تاريخ ١٩٧١/١٢/٣١ أو أي تاريخ آخر يتفق عليه فيما بعد بين الصندوق والمقترض

قرار رقم (۱۳)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ٩٦٩/٥/٣١ رقم ض/٥/٢٨٥ اجتمـــع الديوان الخاص بضير القوانين لاجل تفسير المادة الحامسة من قانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات وبيان ما اذا كان عضو لجنة التخمين من غير الموظفين يعتبر عاملا بالمعنى المقصود في قانون العمل وتنطبق عليه احكام هذا القانون امها وبعد الاطلاع على كتاب مدير دائرة العمل الموجه لوزير المالية بتاريخ ٢٠/٥/١٠ وكتاب وزير المالية الموجه ارئيس الوزراء بتاريخ ٩٦٩/٥/٢٢ وتدقيق النصوص القانونية يتبين ان قانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلايات قد فرض ضريبة على هذه الابنية والاراضي بنسبة معينة منصافي بدل ايجارها السنوي. وانه من اجل التوصل لتحديد مقدار الضريبة اوجب تعيين لجنة او اكثر لتخمين بدلات الايجار تؤلفمن ثلاثة اشخاص اثنين من الموظفين وواحدمن غير الموظفين على ان يدفع لهذا الاخير منصندوق البلدية نفقات يحددها وزير المالية وان يكون لهذا الوزير الحق في تغيير اللجنة في اي وقت شاء اذا رأى لزوما لذلك .

ومن هذا يتضح ان اعضاء لجنة التخمين سواء من كان منهم موظفاً او غير موظف هم في واقع الامر خبراء مهمتهم تقدير بدلات ايجار العقارات الخاضعة للضريبة بدليل :

- ١ ــ ان القانون اجاز لوزير المالية تبديلهم في كل وقت بمعنى انه جعل عملهم عملا عرضياً مؤقتا .
- ٢ ــ ان القانون اطلق على ما يدفع للعضو غير الموظف لقاء قيامه بهلـه المهمة كلمة (نفقات) وليس راتباً او اجورا.
- ٣ ـ أن القانون لم يُجعل نشاط هذا العضو كله قاصرا على روابط العمل الذي انيط به ولم يمنعه من ممارسة اية اعمال اخرى طيلة مدة عضويته في اللجنة .

ولهذا فان عمل عضو اللجنة من غير الموظفين لا يدخل بطبيعته في نطاق قانون العمل لانه يشترط لاعتبارالشخص عاملاً بالمعنى المقصود في هذا القانون :

- أ _ ان يكون نشاطه كله قاصرا على روابط العمل .
- إن لا تكون الاعمال المنوطة به اعمالا عرضية مؤقتة .
- ج- ان يكون في حياته معتمدًا على وجه العموم على قانون العمل ؟
- د ان يكون الاجر الذي يتقاضاه لقاء العمل متفقا عليه بينه وبين صاحب العمل بموجب عقد العمل وليس متروكا تحديده بصاحب العمل وحده .
 - وهذه الشروط غير متوافرة في عضو لجنة التخمين كما هو مبين آنفاً .
 - هذا ما نقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر بتاریخ ۳۱/۸/ ۱۹۹۹

| رئيس الديوان الحـــاص | عضو | عضو | عضو | عضو |
|--------------------------|--------------------|--------------|------------------|---------------------|
| بتفسير القوانين | رئيس محكمة التمييز | عضو محكمة | المستشار الحقوقي | مندوب وزارة المالية |
| رئيس محكمة التمييز الأول | الثاني | التمييز | لرئاسة الوزراء | المستشار الحقوقي |
| علي مسيار | موسى الساكت | دشه الله دقي | ه المام | |

٧ _ يتم سداد اجمالي المبالغ المسحوبة من قرض مشروع اليرموك والتي سيجري سحبها من المبالـغ التي تم تخصيصها على النحو المذكور آنفًا ، وفقًا للجدول المبين ادناه وذلك بدلا من جدول السداد الـــوارد في الفقرة ٧ من المادة الثالثة من انفاقية القرض.

| مقسدار القسط المستحق | تاريخ استحقاق الاقساط |
|------------------------|-----------------------|
| سمماد الاصل القرض | |
| مقدرا بالدينار الكوبني | |
| ۱۰۰۰۰۱ | ۳۱ مارس سنة ۱۹۷۰ |
| 1117111 | ۳۱ مارس سنة ۱۹۷۱ |
| 111,111 | ۳۱ مارس سنة ۱۹۷۲ |
| 1, | ۳۱ مارس سنة ۱۹۷۳ |
| ٠٠٠ر١٠٠ | ٣١ مارس سنة ١٩٧٤ |
| 1117111 | ۳۱ مارس سنة ۱۹۷۵ |
| 100,000 | ۳۱ مارس سنّه ۱۹۷۳ |
| 111,111 | ۳۱ مارس سنة ۱۹۷۷ |
| 1 | ۳۱ مارس سنة ۱۹۷۸ |
| ۲۰۰۰،۰۰۰ | ۳۱ مارس سنة ۱۹۷۹ |
| 7117111 | ۳۱ مارس سنة ۱۹۸۰ |
| ٠٠٠ر٠٠٠ | ۳۱ مارس سنة ۱۹۸۱ |
| 700000 | ٣١ مارس سنة ١٩٨٢ |
| 700000 | ۳۱ مارس سنة ۱۹۸۳ |
| 1,9,,,,, | الحدد |

٢ ... تدفع الفائدة المحددة في العقرة ٨ من المادة الثالثة من أنفاقية القرض عن المبالغ المحسوبة من القرض وغير المسددة حتى ٣١ اكتوبر (تشرين اول) سنة ١٩٦٩ في مدى شهر من التاريخ المذكور وذلك في حدود مبلغ (٥٠٠٠٠) خمسين الف دينار كويتي . ومن ثم يتم دفع الفوائد المستحقه عن المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة في نفس مواعيد استحقاق اقساط سداد الاصل وذلك بدلا من الكيفية المنصوص عليها في الفقرة ٨ من المادة الثالثة

٤ – تحتسب الفائدة على اساس ان السنة ٣٦٠ يوما مقسمة الى ١٢ شهرا كل منها ٣٠ يوما وذلك بالنسبة لاي مدة نقل عن نصف سنة كاملة .

المادة الثانية

يخضع هذا الاتفاق للتصديق عليه على النحو اللازم قانونا من قبل المقترض.

تحرر في ٢٦ تموز ١٩٦٩ من خمس نسخ كل منها يعتبر اصلا ، كما تعتبر جميعها مستندا واحدا .

عن المملكة الاردنية الهاشمية عن الصندوق الكويتي وزير الماليـــة للتنمية الاقتصادية العربية يعقوب معمر

قرار رقم (۱۶)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

00-M-00

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ٩٦٩/٣/١٧ رقم ٣٣٤٧/٦/١٤٦/١ وكتابه الثاني المؤرخ ٩٦٩/٣/٢٩ رقم ٣٣٤٧/٦/١٤٦/١ وكتابه الثاني المؤرخ ٩٦٩/٣/٢٩ رقم ٩٦٩/٣/٢٩ رقم ٩٦٩/٣/٢٩ ، اجتمع الديوان الحساص لأجل تفسير نص الفقرة (ب) من المادة ١٦ من نظام الحدمة المدنية رقم ٢٣ لسنة ٩٦٦ وبيان ما اذا كان البنك المركزي والمنظمة التعاونية الاردنيسه يعتبران في ضوء قاتونيهما من السلطات والدوائر المستقلة لاغراض الفقرة (ب) المشار اليها ام لا ؟ وهل ان موظفيها يفقدون وظائفهم عند استدعائهم للخدمة الوطنية الاجبارية ام انهم يعتبرون في هذه الحالة منتدبين اسوة بموظفي الحكومة ؟

و بعد تدقيق النصوص القانونية يتبين فيما يتعلق بالبنك المركزي ان الموظفين المبحوث عنهم في الفقرة (ب) من المادة ١٦ المطلوب تفسيرها هم الموظفون غير المصنفين الذين يعينون في وظائف دائمة ذات رواتب محدده في نظام تشكيلات الوظائف او في النظام الحاص بالسلطات والدوائر المستقلة وليست لها درجات شريطة ان يكونوا مشمولين بأحكام نظام الحدمة المدنية كما هو صريح النص.

وحيث ان موظفي السلطات والدوائر المستقلة لا يعتبر ون خاضعين لاحكام نظام الحدمة المدنيسة ما لم يصدر قرار من مجلس الوزراء بسريان هذه الاحكام عليهم تطبيقا لنص الفقره (ب) من المادة الثانية او ان يكون هنسالك نص خاص لأخضاعهم لهذا النظام .

وحيث انه لم يصدر قرار من مجلس الوزراء بسريان احكـام هذا النظام على موظفي البنك المركزي كما انه لا يوجد نص خاص على اخضاعهم لأحكامه بل نص قانون البنك في المادة ٢٣ منه على ان هؤلاء الموظفين يخضعون لاحكام نظامهم الحاص.

فان ما يترتب على ذلك ان البنك المركزي لا يعتبر من السلطات والدوائر المستقلة التي يخضع موظفوها لنسظام الحدمة المدزية ضمن المعنى المقصود في الفقرة (ب) من المادة ١٦ المطلوب تفسيرها .

اماكون خدمات موظفي البنك المركزي تعتبر منتهية او غير منتهية في حالة استدعائهم للخدمة الوطنية الاجبارية فان تقرير ذلك يتطلب الرجوع لاحكام قانون البلك ونظام موظفيه ونصوص قانون الحدمة الوطنية الاجبارية .

وبالرجوع لهذه التشاريع نجد ان قانون البنك اعتبر البنك مؤسسة رسمية وان موظفيه يخضعون لاحكام نظامهم

وحيث ان هذا النظام الصادر في سنة ١٩٦٨ قد حدد في المادتين ٢٨و٣٠ منه الحـــالات التي تعتبر فيهـــا خدمة الموظف منتهية ولم يكن من ضمنها دعوته لاداء الحدمة الوطنية الاجبارية .

وحيث ان هذا الديوان كان اصدر قرارا برقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ ذكر فيه انه لا يوجد في قانون الحدمة الوطنيـــة الاجبارية ما يفيد وجوب انهاء خدمة الموظف عند دعوته للخدمة الوطنية الاجبارية .

فان ما ينبني على ذلك ان موظف البنك المركزي لا يعتبر فاقدا لوظيفته عندما يدعى للخدمة الوطنية الاجبارية ما دام انه موظف في مؤسسة رسمية شأنه في ذلك شان سائر موظفي الدولة .

اما فيها يتعلق بالمنظمة التعاونية الاردنية فان المادة السادسة من قانون التعاون قد نصت على ان هذه المنظمة هي منظمة اهلية ، ولهذا فهي لا تدخل في مفهوم السلطات والدوائر الحكومية المستقلة ، كما ان موظفيها لا يعتبرون موظفو حكومة لأغراض قانون الخدمة الوطنية الاجبارية ما دام لا يوجد نص تشريعي يجعلهم كذلك .

هذا ما نقرره في تفسير النقاط المطلوب تفسيرها .

صادر ۱۹۲۹/۸/۴۱

عضو عضو عضو عضو رئيس الديوان الحاص مندوب البنك المركزي المستشار الحقوقي عضو محكمة رئيس محكمة التمييز بتفسير القوانين الحافظ الرئاسة الوزراء التمييز المستمار الخساط المحلمة المركزي المهتدي بشير الشريقي موسى الساكت على مسمار خليل السالم شكري المهتدي بشير الشريقي موسى الساكت على مسمار

قرار رقم (۱۵)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراءبكتابه المؤرخ ١٩٦٨/١١/٤رقم ١١٩٨٦/٣٣/٩٦/١ اجتمع الديوان الحاص بفسير القوانين لاجل تفسير اسر الدفاع رقم ٩ لسنة ١٩٦٤ والمادة ٣٣ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٨ المعدل لقانون النفل على الطرق وبيان ما يلي :

- ١ ما هو المقصود بعبارة (تجميع السياره) الواردة في هذين النشريعين .
- ٢ مل ان ادخال تعديلات على السيارة بصورة مخالفة لاوصافها الاساسية المدرجة في سجل الترخيص يترتب
 عليه الغاء تسجيلها واعتبارها مشطوبة من القيود بحيث تعامل كسيارة جديدة وتخضع للرسوم الجمركية ورسوم
 الترخيص المجدد أم لا ؟

ا وبعد الاطلاع على كتاب مدير الامن العام الموجــه لوزير الداخليه بتاريخ ١٩٦٨/١٠/١٧ وتدقيق النصوص القانونية يتبين :

ا - ان امر الدفاع رقم ٣٠ لسنة ١٩٦١ المنشور في العدد ١٥٨٩ من الجريدة الرسمية ينص على انه اعتبارا من تاريخ نشر هذا الامر في الجريدة الرسمية وحتى اشعار آخر يمنع تسجيل اية سيارة تسير على غير البنزين او تحويل اية سيارة تسير على البنزين الى سيارة تسير على غير البنزين لدى دائرة السير

Joseph (2)

٢ ــ ان امر الدفاع رقم ٩ لسنة ١٩٦٤ الذي صدر كتوضيح لامر الدفاع الاول المشار اليه آنفا ينص على عدم السماح بتجميع السيارات التى تسير على غسير البنزين حتى ولو كانت اجزاؤها قد استوردت قبل المنع بموجب امد الدفاع رقم ٣٠ لسنة ١٩٦١ وعدم التخليص عليها جمركيا وتسجيلها لدى دائرة السير .

إن المادة ٣٣ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ المعدل لقانون النقل على الطرق قد نصت على الغاء ما جاء في المادة
 ٢٠١ من هذا القانون والاستعاضة عنها بما بلي :

أ .. يحق لسلطة الترخيص بتنسيب من اللجنة الفنية تسجيل اية مركبة مجهزة تجهيزا محليا خلافا للشروط للبينة في المادتين (٢٧ و ٢٠٠) كما لا يجوز ادخال ابن تعديلات فنية او لحامسات الشاصي للمركبة خسلاقا للمواصفات الاساسية التي يقررها المصنع الا بعد الحصول على وافقة مسبقة من سلطة الترخيص بتنسيب من اللجنسة الفنية . كما لا يجوز بحال من الاحوال صنع شاصيهات و جسور السياره الطولية والعرضية ، من قبل المصانع المحابسة او الاجنبة الابمقتضي واصفات وشهادات فنية من بلد المنشأ ومن مصانع مركبات معترف بها .

ب ـ لا يجوز تسجيل اية مركبة جمعت محليا خلافا لمواصفات المصنع في المنشأ . ويستفاد من نص المادة ٣٣ المدرجة اعلاه ان واضع القانون قد فرق بين حالتين :

الحالة الاولى : ادخال تعديلات على السيارة (الفقرة أ) .

الحالة الثانية : تجميع السيارة محايا (الفقره ب) خلافاً لمواصفات المصنع .

وقد اجساز الشارع في الحالة الاولى ادخال اية تعديلات على السيارة حتى ولو كانت التعديلات مخالفة الشروط المبينة في المادتين (٢٧ و ٢٠٠) من قانون النقسل على الطرق . أو للمواصفات الاساسية التي يقرهـــا المصنع في المنشأ ــ شريطة الحصول على موافقة سلطة الترخيص على ذلك .

وفي هذه الحالة فان كل ما يرتبه القانون على تعديل المركبة هو الحصول على رخصة جديدة بدون رسوم ما لم يكن التعديل قد غير كيفية استعمال المركبة بحيث اصبح رسم الرخصة الجديدة يزيد على ما دفع مــن رسم في السابق فحينئذ يتبغي عند اعطاء النرخيص الجديد استيفاء الفرق بين رسم الرخصة المدفوع سابقا ورسم الرخصة الجديدة كما هو ظاهر من نص المادتين ١٢٠ و ١٢١ من قانون النقل على الطرق .

وتأسيسا على ذلك فان المركبة التي ادخلت عليها التعديلات بموافقة سلطة الترخيص لا تعتبر مشطوبة من ^{القيود} ولا تعامل كسيارة جديدة سواء من حيث الرسوم الجمركية او رسوم الترخيص .

وكذلك فان امر الدفاع رقم 9 لسنة ١٩٦٤ منع تجميع المركبة التي تسير على غير البنزين تجميعا محليا سواء اكان هذا التجميع مخالفا لمواصفات المصنع او غير مخالف م

ولهذا فان اية مركبة جمعت محليا على الوجه المبين آنفا يتوجب الغاء تسجيلها واعتبارها مشطوبه من النيود . .هذا ما نقرره في تفسير النصوص من حيث مدى الاثر الذي يترتب على التعديل والتجميع .

اما فيا يتعلق بطلب تفسير كلمة (التجميع) وتحديد المدلول الصحيح لها فان محكمة العدل العليا كانت بتاريخ المراد العليا كانت بتاريخ المراد المدرت حكما برقم ١٩٦٨/٢٦ قضت فيه بما يفيد ان التجميع المنصوص عليه في قانون القل على الطرق وامر الدفاع المبحوث عنهما هو مسألة واقعية يفصل فيها الحبراء الفنيون في كل حالة على حده وان هؤلاء همم الذين يستطيعون تحديد ما اذا كانت التعديلات التي ادخلت على السيارة تشكل تجميعا بالمعنى الفني ام لا .

وحيث ان المادة ١٢٣ من الدستور ٧ تجمر لهذا الديوان تف يرا أي نص قانوني كانت المحاكم قد فسرته. فاننا نقرر ودم اختصاصنا لتفسير كلمة (التجميع) المطلوب تفسيرها .

صدر بتاریخ ۱۹۲۹/۹/۱

عضو عضو عضو عضو عضو رئيس الديوان الحساص مندب وزارة الداخلية المستشار الحقوقي عضو محكمة رئيس محكمة التميز بتفسير القوانين ماعد مدير الترخيص لرئاسة الوزراء التمييز الاول الرئيس الرئيس الديون المائي موسى الساكت علي مسهار احمد ابو السعود شكري المهتدي بشير الشريقي موسى الساكت علي مسهار

قرار رفم (۱٦)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة زئيس الوزراء بكتابــه المؤرخ ١٩٦٩/٨/٦ رقم ت /٨٢٣٣/٢١ اجتمع الديوان الحاص بناء على طلب دولة زئيس الوزراء بكتابــه المؤرخ ١٩٦٩/٨/٦ رقم تعالى المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ وبيان بنسبر القوانين في مكتب رئيسه من اجــل تفسير المادتين ٢٥و٣٥ من قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ وبيان ما اذا كان الموظف المناب من وزير المالية لتبلغ قرارات لجنة التقاعد بمقتضى المادة /٥٢/ يملك الصلاحية الطعن في مأد القرارات امام محكمة العدل العليا ام لا .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٦٩/٨/٣ وتدقيق النصوص القانونية يتبين: ارلا: ان المادة /٥٢/ من قانون التقاعد المشار اليه تنص على ما يلي (يبلسغ رئيس اللجنة قرار اللجنة خطيالكل من الطالب ووزير المالية او من ينيبه عنه خطيا حسب الاصول) .

أنبًا: ان المادة /٣٥/ منه تنص على ما يلي (اذا لم يقنع الطالب او وزير المالية او من ينيبه بقرار لجنـــة التقاعد المدني فيجوز لكل منها ان يطعن في قرار اللجنة امام محكمة العدل العليا خلال ثلاثين يوما من تاريخ التبليغ) .

ومن نص هاتين المادتين يتضح ان المادة /4x/ تبحث في تبليسخ قرار لجنة التقاعد الى وزير المالية وحق الوزير في المابة الغير في تبلغ هذا القرار ؟

Joseph Con 1.66

قرار رقم (۱۷)

صادر عن الديوان الحاص بتفسير القوانين

-

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٦٩/٧/٧ رقم ١٩٦٩/١/٧٩/١ اجتمع الديوان الخاص بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٦٩/٧/٧ رقم ٢٥ لسنة ٩٦٤ وبيان ما اذا كان الاردنيون من موظفي بنصير القوانين لاجل تفسير احكام قانون ضريبة الدخل رقم ٢٥ لسنة ٩٦٤ وبيان ما اذا كان الاردنيون من موظفي مكاتب المديرية العامة لمشروع الحلط الحديدي الحجازي الذين يعملون خارج المملكة الاردنية الهاشمية ويتقاضون رواتبهم من صندوق المشروع الحاص يخضعون لضريبة الدخل على الرواتب طبقا للهادة الحامسة من هذا القانون ام لا .

اولاً : ان يكون الموظف قد مارس وظيفته في المملكة سواء اكان قد قبض ارباحها ومكاسبها في المملكة او في خارجها : ثانباً : ان يكون الموظف قد جنى ارباح ومكاسب الوظيفة في المملكة بقطع النظر عن المكان الذي مارسها فيه .

وحيث انه يتبين من كتاب وزير النقل المشار اليه آنفا ان موظفي مكاتب المديرية العامــة الدين يتعلق بهم طلب التفايد يتعلق خارج اراضي المملكــة الاردنية الهاشمية طبقا لاحكام الاتفاق الموحـــد لاعادة تسير الحط الحديدي الخباري المصدق بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٦ كما انهم يتقاضون ارباح ومكاسب وظائفهم من الصندوق الحاص عدم ما الم

وحيث ان اموال هذا الصندوق ليست من اموال الخزينة الاردنية العامة وانما هي اموال خاصة بالحط الحديدي الحجازي الذي هو وقف اسلامي عام ذو شخصية حقوقية وذمة مالية مستقله .

فان ما يترتب على ذلك ان ارباح ومكاسب هؤلاء الموظفين لاتعتبر خاضعة لضريبة الدخل بمقتضى المادة الخامسة من قانون ضريبة الدخل لعدم توفر اي شـرط من الشـرطين المشار اليهيما آنفا .

اماكون الحكومة الاردنية تساهم في تمويل مشروع انشاء الخط فان ذلك لا يعني ان ارباح ومكاسب الموظفين الاردنيين المبحوث عنها قلد تأتت لهم في المملكة وجنيت فيها ، ذلك لأن ما تدفعه الحكومة لصندوق المشروع انما هو دين لها على الحط الحجازي كما هو واضح من نص الفقرة (ب) من الاتفاق الموحد سالف الذكر .

وان المادة /٣٥ / تبحث في حق وزير المالية بالطعن بالقرار الصادر عن لجنة التقاعد امام محكمة العدل العليا وني حقه انابة الغير في الطعن بهذا القرار .

وعلى ذلك فان مضمون كل من هاتين المادتين يختلف عن مضمون الآخرى أذ أن المادة /٥٢/ تبحث في تبليغ القرار والمادة /٥٣/ تبحث في الطعن به .

وحيث ان حق الطعن باسم الغير هو حق المخاصمه باسمه وهو ليس من الحقوق التي تدخل بحق التبلغ عن الغير بدون ذكر ولا بد من النص على حق الطعن صراحة .

وعليه فان وزير المالية اذا اناب آخر في تبليغ قرار لجنة التقاعد عملا بالمادة /٢٥/ من قانون التقاعـــد فلا يفيد ذلك بأنه انابه ايضا بالطعن بهذا القرار ولا بد لذلك من انابة صريحة عملا بالمادة /٣٥/ من القانون المذكور . هذا ما نقرره بالاكثرية في تفسير المادتين ٢٥و٣٥ من قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ .

صدر بتاریخ ۱۹۹۹/۸/۳۱

| رثيس الديوان الحـــاص | عصــو | عصــو | عصبو | عصــو |
|--------------------------|--------------------|-------------------|------------------|----------------------|
| بتفسير القوانين | (محالف) | | | (مخالف) |
| رئيس محكمة التمييز الاول | رئيس محكمة النمييز | عضو محكمة التمييز | المستشار الحقوقي | مندوب وزارة الماليسة |
| | الثاني | | لرئاسة الوزراء | وكيل الوزارة |
| علي مسيار | موسى الساكت | بشير الشريقي | شكري المهندي | جهال الحسن |

قرار المخالفة

المعطى من العضو السيد موسى الساكت رئيس محكمة التمييز الثاني والعضو السيد جمال الحسن مندوب وزارة المالية في قرار التفسير رقم١٩/١٦

ان المستفاد من نص المادتين ٢٥ و ٣٥ من قانون التقاعد المدني ان وزير المالية هو الحصم الاصلي اللذي يمثل الخزينة في تبلغ قرارات لجنة التقاعد المدني والطعن بها امام محكمة العدل العليا . الا ان واضع القانون أجاز له ان ينيب عنة في ذلك شخصا آخر وهذه الانابة هي أنابه شاملة لتبليغ القرار والطعن به ولا ينحصر اثرها بالتبلغ فقط حتى ولو أم تشر الى حق الطعن ، ذلك لان الانابة بالتبلغ تنطوي ضمنا على الانابة بالطعن على اعتبار ان الغاية من التبليغ هو اطلاع الحصم على القرار ليتسنى له الطعن فيه خلال الميعاد اذا شاء، والقول بخلاف ذلك قد يفوت على وزير المالية حق الطعن اذ لم يعلم بوقوع التبليغ الا بعد انقضاء الميعاد بسبب ان التبليغ جرى الى غيره .

وعلى ذلك نرى أن الموظف المناب من وزير المالية بتبليغ قرار لجنة التقاعد يملك الصلاحية للطعن به امام محكمة العدل العليا خلافا لما ذهبت اليه الاكثرية المحترمة .

صدر بتاریخ ۳۱ /۱۹۲۹/۸

المحالف المحالف المحالف مندوب وزارة الماليه رئيس محكمة التمييز الثاني المستشار الحقوقي محال الحسن موسى الساكت موسى الساكت

بناء عليه نقرر بالاكثرية ان رواتب الاردنيين من موظفي مكاتب المديرية العامة لمشروع الحط الحديدي الحجازي الذين يعملون خارج المماكمة ويتقاضون رواتبهم من الصندوق الحاص بالحط لا تخضع لضريبة الدخل المنصوص عليها في قانون ضريبة الدخل الاردني .

صدر بتاریخ ۱۹۲۹/۹/۱

عضو عضو عضو عضو رئيس الديوان الحاس (عالف) بتفسير القوانين (عالف) بتفسير القوانين مدوب وزارة الماليسة المستشار الحقوقي عضو عكمة التمييز رئيس عكمة التمييز رئيس عكمة التمييز الأول مدير ضريبة الدخل لرئاسة الوزراء الشريقي موسى الساكت علي مسمار عيسى طياش شكري المهتدي بشير الشريقي موسى الساكت علي مسمار

قرارالمخالفة

للمستشار الحتوقي لرئاسة الوزراء السيد شكري المهتدي في قرار التفسير رقم ١٧ أسنة ١٩٦٩ اوفق على النقيجة التي توصل اليها الزميل السيد مدير ضريبة الدخل وارغب في ان اضيف الى الاسباب التي اوردها في مخالفتة الحجة التالية : –

ان المادة (٥) من قانون ضريبة الدخل رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٤ عند تحديدها لمصادر الدخل الحاضع للضريبة لم تقتصر على الدخل الذي يجنيه الشخص من المملكة بل تعدته الى الدخل الذي يتأتسي لذلك الشخص في المملكة .

والمفروض ان الشارع لا يسوق العبارات عبثا ، فلو كان المفصود بالعبارتين امرا واحدا ، لماكانت هتالك ضرورة لاستعمالهما معا

فالفعل (تأتى) يعني لغة تهيأ وتسهل اي ان الضريبة التي فرضها الشارع لاتقتصر على الدخل الذي يجنيه الشخص من المملكة بل تشمل اي دخل يعتبر انه قد تهبأ له في المملكة ولو لم يجنيه منها كيا في الحالة المستفسر عنها . اذ ان من قواعد التفسير الكلية : ان اعمال الكلام خير من اهماله .

فالاصل في المسأله مدار البحث ان تكون رواتب مستخدمي إدارة الحط الحجازي المشترك ما بين الدول الثلاث الاردن والسعودية وسوريا ، خاضعة لضريبة الدخل التي تفرضها الدل التي تجني منها . غير ان المادة ٤١ من الاتفاقية المعقودة فيها بينها قضت خلافا لذالك بأن تخضع رواتب هؤلاء المستخدمين للضرائب المقررة في الدولة التي ينتمون اليها . وهذا يعني في رأي ان الرواتب التي يتقاضاها الاردني الذي تستخدمه ادارة الحط المشتركة من دمشق قد اصبحت بحكم الاتفاقية دخلا متأتيا له في المملكة ولو لم يجنه منها ضمن المعنى المقصود في المادة (٥) المشار اليها وهي لذالك خاضعة للضريبة في المتلكة الاردنية الهاشمية .

المستشار الحقوق لرئاسة الوزراء شكري المهتدي

The state of the s

قرار المخالفة

المعطى من العضو السيد عيسي طهاش مدير ضريبة الدخل في قرار التفسير رقم ٣٩/١٧ انني أخالف الاكثرية المحترمة في قرارها هذا للاسباب التالية : –

١ – ان الاتفاق الموحد لاعادة تسيير الحط الحديدي الحجازي أصبح تشريعا واجب التطبيق والتنفيذ في المملكة الاردنية الهاشمية ، بعد أن صدق بموجب القانون رقم (٦٥) لسنة ٩٦٦ . وبالتالي فانه يترتب على دائرة ضريبة الدخل ان تأخذ بعين الاعتبار المادة (٤١) منه ، والتي تنص على ان (يخضع اعضاء مجلس الادارة ومدير عام المشروع وكافة موظفي ومستخدمي وعمال المشروع للضرائب المقررة عسلى الرواتب والاجور والمكافآت والبدلات والتعويضات في الدولة التي ينتمي اليها) ، وعليها ان تنفذ احكامها .

وهذه المادة هي مادة (اخضاع مباشر للضريبة) ، كما هو واضح بصراحة من كلمة (يخضع) الني استهلت بها . وبدليل ان المادة نفسها لم تشر الى قوانين الضرائب في الدول الموقعة على الاتفاق ، ولم تذكر ايا منها لا على وجه التخصيص ولا بصورة التعميم والاطلاق ، ولذلك فانه لا يمكن ادخالها في المادة واخذها بعين الاعتبار في التفسير 12 فعلت الاكثرية المحترمة .

ولو اربد للمادة/١٤/ المشار اليها ان تكون للاشارة الى قوانين الضرائب في الدول الموقعة على الانفاق والاحالة عليها فقط ، لورد عليها النص في المادة بصراحة ، ولصيغت على كل حال بصورة اخرى تفي بذلك الغرض ، كأن يقال فيها مثلا : (تطبق على الرواتب والاجور والمكافآت والبدلات والتعويضات التي يتقاضاها الخرض ، كأن يقال فيها مثلا : (تطبق على الرواتب والاجور والمكافآت والبدلات والتعويضات التي يتقاضاها اعضاء مجلس الادارة ومدير عام المشروع وكافة الموظفين والمستخدمين والعيال فيه قوانين الضرائب المعمول اعضاء محلم الدولة التي ينتمي اليها كل منهم، وراعى في احضاعها للضرائب الشروط المنصوص عليها في تلك القوانين).

٧- يترتب على ذلك ، ويستنتج منه ، ان تكون شروط الخضوع لضريبة اللخل بمقتضى المادة الحسامسة من قانون ضريبة اللخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ قد تعدلت بالمادة (٤١) من الاتفاق الموحد لاعادة تسيير الحط الحديدي ضريبة اللخل وذلك بالنسبة لتلك الفئة من المكلفين ، وأعني بهم الاردنيين اللين يعملون لدى مديريسة اعادة تسيير الحجازي وذلك بالنسبة لتلك الفئة من المكلفين ، وأعني بهم الاردنيية اللخل في المملكة الاردنية الحاشمية حيماً كانت ذلك الحساس لضريبة اللخل في المملكة الاردنية الحاشمية حيماً كانت امكنة اعمالهم ، سواء كانت في داخل المماكة او في خارجها ، وذلك اعمالا لحكم الاختصاع في المسادة (٤١) المشار اليها .

٣- ان القول بأن المادة (٤١) من الاتفاق الموحد لاعادة تسيير الحط الحديدي الحجدازي هي لمجرد الاشارة الى قوانين الضرائب في الدول الموقعة على الاتفاق وبقصد الاحالة عايها فقط ، يجعلها قابات الاهمال ، أي لغوا لا قيمة لها . ما دام ان وجودها لا يغني عن الرجوع بصورة كليه وكاملة الى قوانين الفرائب في الدول المرقعة على الاتفاق لمعرفة ما اذا كانت رواتب العاملين في اعادة تسيير الحط الحديدي الحجازي خاصعة للفريسة بموجب تلك اللهوانين ، والاخذ بكافة احكامها والشروط الواردة فيها ، وذلك بغض النظر عما تتضمنه المدادة (٤١) المشار اليها من احكام وشروط . وهذا ما انتهت اليه الاكثرية المحترمة ، وقررت بذلك الحسم باللغو على تلك المشار اليها من احكام وشروط . وهذا ما انتهت اليه الاكثرية المحترمة ، وقررت بذلك الحسم باللغو على تلك المادة عندما اكتفت بتفسير احكام المادة الحامسة من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) اسنة ١٩٦٤ لتتوصل منها الحادة عندما اكتفت بتفسير احكام المادة الحامسة من قانون ضريبة اعادة تسيير الحط الحديدي الحجازي في وحدها فقط الى ان رواتب الاردنيين الذين يعملون في مكاتب مديرية اعادة تسيير الحط الحديدي الحجازي في خارج الاردن غير خاضعة للضريبة ، دون ان تأخذ بعين الاعتبار احكام المادة (٤١) من الاتفاق .

14 miles 15 to

وهذه الطريقة فيالتفسير كانت ممكنه اصلاحتى وأو لم تكن المادة المشار اليها موجودة فعلا. ولا تبقى قيمة تشريعية حقيقية لها ما دام ان القصد منها هو مجرد (الاشارة) أو (الاحالـــة) . فان القانون المعمول به – اي قانون ـــ لا يحتاج الى مادة في قانون آخر للاشارة اليه او للاحالة عليه ليكون بالامكان تطبيقه .

٤ — وترتيبا على ما اوردته في السبب السابق. فان الواجب — ليكون التفسير مستندا على القواعد والاسس الفقهية الصحيحة للتفسير — يقضي بأعمال نص المادة (١٤) من الاتفاق الموحد. وعدم الجنوح الى طريقة اخرى تؤدي الى اهماله وجعله الحوا لا قيمة له . وهو ما لا يمكن افتراض ان المشرع قد قصده عند وضعه لتلك المادة . او عند وضعه لاية مادة في اي قانون او تشريع . ومن الواضح أنه لم يضع هذه المادة عبثا . بل وضعها ليكون لما مفعول كامل . ولاسباب ومبررات كثيرة تنبثق من كون الاتفاق معقودا بين دول ثلاثية . وان موظفي ومستخدمي وعمال المشروع سيكونون موزعين على اراضيها . وخاضعين لسيادة قوانين تختلف باختلاف موقع العمل . نما يتعدث تعقيدات قانونية وعملية لا حصر لها. وخاصة فيا يتعلق بالضرائب والرسوم المقررة على الرواتب والاجور . ولم يشأ في الوقت نفسه ان يكون المشروع والتعقيدات القانونيه الناشئة عن تنفيله في ثلاثة دول وسيلة يتهرب عن طريقها اي عامل في المشروع من اي تكليف مالي يتحمله مواطنوه في الدولة التي ينتمي اليها . فجاءت المسادة طريقها اي عامل في المشروع من اي تكليف مالي يتحمله مواطنوه في الدولة التي ينتمي اليها . فجاءت المسادة (١٤) من الاتفاق للتغلب على تلك التعقيدات جميعها . ولنسد باب التهرب من الضريبة بالنسبة لمواطني اية دولة من الدول الموقعة على الاتفاق تشرط الاقامة او العمل في آراضيها للاخضاع للضريبة . ومن هنا فان قرار الاكثرية المخرمة جاء ليفتح ذلك الباب بإهمال المادة (٤١) وعدم اعمالها . فأصبحت رواتب الاردنيين العاملين في مكاتب مديرية اعادة تسيير الحط الحديدي الحجازي في سورية او في السعودية غير خاضعة للضربية لا في الاردن ولا في الية دولة من الدولتين المشار اليهما . وهو باب التهرب المدي قصد المشرع اغلاقه بالماده (١٤) من الاتفاق .

٥ — ان اشارة الاكثرية المحترمة الى ان الاموال التي تدفعها الدول الموقعة على الاتفاق الموحد لاعادة تسبير الحط الحديدي الحيجازي تعتبر دينا على الحط المذكور لا تأثير له على احكام وشروط خضوع رواتب العاملين في اعادة تسبير الحط للضريبة . فإن تلك المبالسغ دين على الحط نفسه . وليس على العاملين فيه . والرواتب التي يتقاضاها الموظف او المستخدم (بفتح الدال) في اي مشروع خاضعة للضريبة في دولة ما وضمن شروط واحكام معينة . سواء كانت المبالسغ التي تنفق على المشروع – ومن ضمنها تلك الرواتب – هي من الاموال الحاصة بصاحبه او من قرض حصل عليه من جهة اخرى او شخص آخر .

صدر بتاریخ ۱۹۲۹/۹/۱

العضو المخالف مدير ضريبة الدخل عيسى طماش

قرار رقم (۱۸)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

باء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ٩٦٩/٨/٩ رقم ش/١ ٨٣٢٧/١ اجتمع الديوان الخـص بتفسير التوانين لاجل تفسير الماده /١٧٩ من قانون الشركات رقم ١٢ لسنة ٩٦٤ وبيان ما اذا كانت عبارة (الالتزامات المترتبة على الشركة بموجب قوانين العمل) الواردة في هذه الماده تشمل الالتزامات المترتبة للعامل بموجب عقد العمل اذاكانت هذه الالتزامات تزيد عن الحد المقرر في قانون العمل ام لا ، وذلك لاغراض قانون ضريبة اللخل .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٦٩/٨/٤ وتدقيق النصوص القانونيه يتبين أن الماده /١٧٩/ المطلوب نفسيرها تنص على ما يلي (يجب افتطاع جزء من الارباح يتناسب وطبيعة عمل الشركة متما بل الالترامات المترتبة على الشركة بموجب قوانين العمل وتعتبر هذه الاقتطاعات جزء من النفقات العامة وذلك لاغراض ذ. قالدخا)

والرجوع المانون العمل رقم ٢١ لسنة ٩٦٠ نجد ان المادة السابعة منه تعتبر اي اتفاق بين صاحب العمل والعامل نافذ امه أيكن متضمنا تنازل العامل عن حق من الحقوق الني يمنحه اياها هذا الفانون ، بمعنى ان اية النزامات مترتبة للعامل على حاحب العمل بموجب عقد العمل تعتبر النزامات بمقتضى قانون العمل حتى ولو كانت تزيد عن الحدود المقررة فيه ما دام ان قانون العمل نفسه قد اقرها واعترف بها ، ولهذا فانها تدخل في معنى الالتزامات التي يتوجب اقتطاعها من الارباح واعتبارها جزء من النفقات العامة لاغراض ضريبة الدخل طبقا لنص المادة /١٧٩ / من قانون الشركات.

هذا ما نقرره في تعسير النص المطلوب تف-يره .

صدر بتاریخ ۱۹۲۹/۹/۱

عضو عضو رئيس الديدوان الحاس بتفسير القوائدين بتفسير القوائدين وزارة المالية المستشار الحقدوقي عضو محكمة التمييز رئيس محكمة التمييز رئيس محكمة التمييز سبر ضريبة الدخدل لرئاسة الدوزراء الثاني على مسار عيمي طباش شكري المهتدي بشير الشريقي موسى الساكت علي مسار

قرار رقم (۱۹)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

-

بناء على طلب دولسة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٦٩/٧/١٤ رقم ٧١٣٤/٤٥/١٤/١٢ اجتمع الديوان الخاص بتفسير النموانين لاجل تفسير احكام قانون الجهارك وبيان ما اذا كنانت سيارة السفير الاردني التي يدخلها الى المماكه الاردنيه الهاشميه بعد انتهاء خدماته في الحكومه تخضع للرسوم الجمركيه ام لا .

و بدد الاطلاع على كتاب وزيرا لمالية الموجه لرئيس الوزراء تتاريخ ١٩٦٩/٧/٧ والمخابر ات المرفقه به يتبين مابلي.

ان المادة الثالثة من قانون الجارك والمكوس لسنة ٩٦٢ تنص على مايلي (تخضع جميع البضائع الواردة الى المماكة للرسوم الجمركيه وتستوفي هذه الرسوم بموجب التعريفه عدا مااستثني منها بموجب احكام هذا القانون او اي قمانون آخر او بموجب احكام اي اتفاق) .

وبمقتضى هذا النص فان مناط التنسير المطلوب هو ما اذا كانت السياره موضوع البحث داخلة في عـداد البضائـع المستثناه من الرسوم الجمركيه فلا تخضع للرسوم او انها غير داخله في عداد هذه البضائع فتكون خاضعه لارسوم .

و بالرجوع للمواد ٧٧ – ٩٦ من قانون الجارك الباحثة عن البضائع المعفاه من الرسوم الجمركيه يتبين ان سيارة السفير الاردني الذي يدخل سيارته الى المملكه الاردنيه الهاشميه بعد انتهاء خدماته ليست من البضائع المعفاه من الرسوم بوجب هذه المواد . اذ ان البضائع الحداصه بموظني السلك السياسي والفنصلي التي تعتبر معفاة من الرسوم الجمركيه هي البضائع المستورده الى الاردن باسم ممثلي الدول الاجتبيه في الاردن وليس باسم ممثلي المملكة الاردنيه كما هو واضح من نص الماده /٧٩/ .

اما ما ورد في الفقرة (ب) من الماده /٩٦/ من ان الاعفاء من الرسوم الجمركية الخاص بمثلي الدول الاجنبيه لا يمنح ما لم يتمتع بذات الاعفاء الممثلون السياسيون والقناصل الاردنيون في الدولة التي ينتمي اليها الممثل السياسي الا القنصلي الاجنبي المستفيد من الاعفاء ، فان ذلك لا يعني ان الممثل السياسي او القنصلي الاردني يتمتع بالاعفاء في المملكه الاردنيه الحاشميه وانحسا يعني تمتعه بهذا الاعفاء في البلد الاجنبي السذي يمشل دولسته فيسه .

اماالاحتجاج بالماده/٧٨/ التي توجب، مراعاة الاعفاءات الممنوحة بموجب الاتفاقات التي تلتزم بها الحكومة فاحتجاج غير مجد لانه لاتوجد اية اتفاقيه تلزم الحكومة الاردنية باعفاء بضائع ممثليها السياسين عند ادخالها الى المملكة بعد انتهاء خدماتهم . وان كل ما ورد في الاتفاقات التي التزمت بها الحكومة الاردنية هو وجواب معاملة الممثلين في الدولتين المتعاقدتين بالمثل طبقا لنص الماده /٩٦/ . ومدن الواضح ان المعاملة با لمثل ائما تعني بالنسبة لممثلي الاردن السياسين اعفاءهم من الرسوم في البلد الاجني اللي يمثلون دولتهم فيه كما اسلفنا .

صدر بتاریخ ۴۱/۸/۳۱

| رئيس الديوان الخساص | عضو | عضو | عضو | عضـو |
|---------------------------|-----------|--------------|------------------|---------------------------|
| بتفسير القوانين | عضو محكمة | عضو محكمة | المستشار الحقوقي | مندوب وزارة الماليـــة/ |
| رئيس محكمة النمييز الثاني | التمييز | التمييز | لرئاسة الوزراء | الجمارك |
| مرسى الساكت | جورج سعد | صلاح ارشيدات | شكري المهندي | وكيل الوزاره على الحسن |

امر دفاع رقم (١٠) لسنة ١٩٦٩

صادر بمقتضى المادة (٢) من نظام الدفاع رقم (٢) لسنة ١٩٣٩

نظراً للحاجة الفورية الماسة لوضع اليد على مساحات الاراضي المبينة تاليا الواقعة في منطقة البقعه لافامة المحطـــة الارضية الاردنية عليها :

| | المساحات | القطع |
|-------------------|----------|-------|
| ٩ قسم من القطعة | ٤٧٥ | ٧ |
| ٨ - قسم من القطعة | ٧٣٨ | ٨ |
| ه كامسل القطعة | 191 | 17 |
| ٧ كامـــل القطعة | 797 | 15 |
| ١٠ قسم من القطعة | £AA | ١٤ |
| ١٩ كامسل القطعة | 722 | 19 |
| ٣٥ قسم من القطعة | 70. | 19 |

وبناء على تنسيب معالي وزير المواصلات آمر بما يلي : –

١ – الاستيلاء على الاراضي المبينة اوصافها اعلاه ريثًا يتم استملاكها حسب الاصول .

٢ - تعيين لجنة من مهندس محافظة البلقاءومأمور التسجيل فيها ومندوب عن وزارة المواصلات للكشف الفوري على
الاراضي المذكورة لاثبات نوع الابنية والاشجار والاشياء الاخرى الثابئة عليها ومساحاتها والحالةالتي هي عليها
وذلك لاجل الاستثناس بالكشف المذكور عند تقدير التعويض نتيجة الاستملاك ة

٣ – على مدير الاراضي والمساحة اتخاذ الاجراءات اللازمة للسير بمعاملة الاستملاك وفقا لقانون الاستملاك .

رئيس الـــــــوزراء بهجت التلهوني

تصحيح خطأ مطبعي

ذكر خطأ في البند (١) من امر الدفاع المنشور على الصحيفة ٩٩٢ من الجريدة الرسمية رقم ٢١٩٩ الصادر بتاريخ ٢٠ أيلول سنة ١٩٩٩ ان سعر الطن الواحد من اسمنت البتراء الاردني تسليم ظهر السيارة في المصنع بالفحيص عشرة دنانير والصواب هو تسعة دنانير اردنية ،

200